محددات تنافسية وربحية البنوك التجارية الأردنية*

د. غازي عبد المجيد الرقيبات

أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف
كلية إدارة المال والأعمال – جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتحديد التنافسية والربحية لدى البنوك التجارية في الأردن، في ظل ظهور التطورات الحديثة، فالتوسع الدولي في عدد المصارف، وامتداد عملها خارج نطاق الدولة، وبالتالي فإن العمل المصرفي سوف يتأثر نتيجة هذه التطورات، ولأهمية الدور الحيوي الذي تؤديه البنوك التجارية في تنمية الأنشطة الاقتصادية، أصبحت الحاجة ضرورية للتعرف على مستوى التنافسية والربحية في القطاع المصرفي الأردني، والتعرف على أهم العوامل الاقتصادية التي قد تؤثر على هذه التنافسية، وما مدى التركز المصرفي لدى هذا القطاع، وهل توجد في البنوك الأجنبية العاملة في الأردن تنافسية قد تؤثر على أداء البنوك التجارية الأردنية، وهل البنوك التجارية الأردنية تتبع استراتجيات وسياسات تنافسية في المستقبل للحفاظ على مستوى أدائه.

وجاءت هذه الدارسة لتحقيق أهداف عديدة منها – على سبيل المثال – دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني والتشريعات المالية التي واكبت ذلك، والوقوف على مفهوم التنافسية وأهم العوامل التي قد تحدد مستوى التنافسية، بالإضافة إلى اختبار درجة ونوع التنافسية في البنوك التجارية العامة في الأردن ومنها المحلية والأجنبية، وقياس مستوى التركيز المصرفي لهذه البنوك.

وتم اختبار تنافسية وربحية البنوك التجارية العاملة في الأردن. وأشارت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تكلفة رأس المال فقط وإجمالي الدخل, في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تكلفة رأس المال، وتكلفة التشغيل، وهيكل الودائع، ومستوى المخاطرة، والحجم، وبين إجمالي الدخل – كما أشارت النتائج أن درجة ونوع تنافسية البنوك في مجمل البنوك والبنوك المحلية والأجنبية هي منافسة احتكارية، وأن مستوى تنافسية البنوك العاملة في الأردن الكبيرة والمتوسطة كانت احتكارية، وأظهرت النتائج أنه يوجد تركز مصرفي لعينة الدراسة حسب الموجودات بنسبة عالية جدًا، ويوجد تركز مصرفي حسب حجم الودائع، في حين يوجد تركز مصرفي حسب التسهيلات الائتمانية، ولكن بنسبة جيدة قريبة من المعدل، وبالتالي فإنه توجد تنافسية في البنوك التجارية بالنسبة للتسهيلات الائتمانية.

المقدمة:

نظرًا للدور البارز الذي تقوم به البنوك التجارية الأردنية من خلال تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات واستثمارها في المشروعات الاقتصادية، وتقديم الائتمان والقروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وتقديم الخدمات المصرفية المبتكرة

* تم تسلم البحث في إبريل 2012، وقُبل للنشر في سبتمبر 2013.

الحديثة لراحة العملاء، والاستثمارات التي تسرع عملية التنمية الاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد، فإن ذلك يفرض تحديًا أمام القطاع المصرفي الأردني، وهذا يتطلب إدارات ذات كفاءة في ظل مواكبة التطورات والتغيرات الكبيرة في السوق المصرفي، كالتحرر المالي الذي ساعد على زيادة حركة رءوس الأموال قصيرة الأجل إلى أسواق الدول التي ترتفع فيها معدلات الفائدة.

ويتطلب الواقع من البنوك التجارية السعي نحو البحث عن وسائل غير تقليدية لتحقيق عوائد في ظل وجود استثمارات ذات عوائد عالية تكون المخاطرة فيها عالية، مما يفرض وجود إدارات ذات كفاءة عالية في تحليل المخاطر وإدارتها بطرق علمية وعملية حديثة، بالإضافة إلى إدارة ذات كفاءة للمحافظ الاستثمارية، وإدارات إبداعية في إدارة مصادر الأموال واستخداماتها بشكل يتسم بالكفاءة في ظل المنافسة للسوق المصرفي وفي ظل غياب خصائص الإدارة ذات الكفاءة في إدارة المصارف، فإن ذلك سوف يساعد في تعرضها للكثير من الصعوبات، بسبب عدم القدرة على تحليل المخاطر للائتمان، وضعف إدارة المحافظ الاستثماري، والتركز في قطاعات معينة وعدم وجود المقدرة التنافسية في العمل المصرفي، وعليه فإن زيادة تنافسية البنوك تعمل على تحسين كفاءة النظام المالي والمصرفي، حيث إن وجود الإدارات التقليدية للبنوك التجارية التي لا تتسم بالكفاءة في المنافسة تترك آثارًا سلبية، تؤدي إلى وصولها لحالة التعثر أو الفشل المالي، وخاصة إذا أصاب الفشل أكثر من بنك تجاري، ومن أهم هذه الآثار السلبية تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة إحجام المستثمرين عن الاستثمار، مما يؤدي إلى بروز الظواهر الانكماشية والركود الاقتصادي، واهتزاز الثقة في الجهاز المصرفي، وظهور الهلع بين المودعين، وكذلك تحول التدفقات النقدية الخارجية لرءوس الأموال إلى أماكن أكثر استقرارًا، ولتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني استراتيجية مناسبة لكل بنك تعتمد على ترجمة الخطط التي يتم تبنيها من قبل البنك إلى عمل فوري، وتحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج (العمال، رأس المال، مصادر التمويل، التكنولوجيا، المعرفة)، بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل تكلفة ممكنة، مما يمكنها من التقدم والاستمرار في ظل المنافسة الحادة، وسوف يتم في هذه الدراسة اختبار المقدرة التنافسية لدى البنوك التجارية الأردنية فيما بينها وعمل مقارنة بينها وبين عينة من البنوك الأجنبية العاملة في القطاع المصرفي، وكذلك التعرف على مدى إمكانية وجود مفهوم استراتيجي تنافسي لدى البنوك التجارية على المستوى المحلي والدولي.

مشكلة الدراسة:

تناولت دراسات عديدة موضوع الدراسة، وبينت أن التنافسية الاحتكارية أو الاحتكارية تنعكس سلبًا على إدارة وربحية البنوك التجارية مستقبلاً، وخاصة أن وجود السلوك غير التنافسي سوف ينعكس على شكل انحدار للإنجاز وتراجع الربحية، ومن ثم تراجع النوعية في الخدمات المالية والمصرفية المقدمة، كما بينت الدراسات أن غياب التنافسية في القطاع المصرفي، سوف يقود إلى تراجع ربحية البنوك التجارية، وبالتالي الإهمال في تلبية رغبات الزبائن الذي ينعكس على غياب القروض طويلة الأجل، وبالتالي عدم توافر خدمات مصرفية حديثة، وهذا سوف يفرض زيادة في أسعار الفائدة على القروض، وكذلك فإن الاحتياطات والضمانات سوف تكون كبيرة على القروض، وهذا الأمر يساعد في بروز تنافس من قبل البنوك الأجنبية داخل البلد المضيف وظهور تنافس كبير بين البنوك الأجنبية خارج البلد، مما يؤثر على حصص البنوك التجارية المحلية في حال تراجع أداء البنوك التجارية الأردنية، وفي ظل وجود العديد من البنوك التجارية التي لا تعمل ضمن معايير التنافسية، فإن ذلك سوف ينعكس على تراجع الاستثمار المحلي وتباطؤ النمو الاقتصادي والوصول إلى حالة من الركود الاقتصادي. وفي المقابل فإن وجود مقدرة تنافسية لدى البنوك التجارية الأردنية، يؤدي ذلك إلى تنافسية النشاط المصرفي، وزيادة الاستثمار

المحلي، وزيادة فرص العمل، وتقليل حجم البطالة، وزيادة النمو الاقتصادي، وارتفاع الناتج المحلي، والذي ينعكس على رفع وزيادة دخل الأفراد وتحسين مستوى المعيشة الاجتماعية. وفي ظل مفهوم العولمة، والتحرر المالي، وإزالة القيود على السلع والخدمات بين الدول، لا بد من التعرف على المقدرة التنافسية لدى البنوك التجارية، ويمكن إبراز مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما هي درجة ونوع تنافسية البنوك التجارية العاملة في الأردن؟
2- هل البنوك الأجنبية العاملة في القطاع المصرفي الأردني تنافس البنوك التجارية الأردنية؟
3- هل العوامل الاقتصادية الكلية تؤثر على درجة ونوع التنافسية لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن؟
4- هل التركز المصرفي يؤثر على درجة ونوع التنافسية؟
5- هل حجم البنك يؤثر على درجة ونوع التنافسية؟
6- هل البنوك التجارية العاملة في الأردن تتبع في أعمالها المالية والمصرفية استراتيجيات تنافسية؟

أهمية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لاختبار درجة ونوع التنافسية لدى البنوك التجارية الأردنية، وخاصة في ظل التطورات الجديدة والحديثة في العمل المصرفي، كالتوسع الدولي في عدد المصارف، وامتداد عمل المصارف خارج نطاق الدولة، وبالتالي فإن هذه الأعمال سوف تتأثر بالتغيرات في الاقتصاد الدولي. ونتيجة لهذه التطورات حدث توسع هائل في العمليات المصرفية مما أوجب الاهتمام بشكل أكبر بالنظام المصرفي، وذلك بسبب تضاؤل الفروق بين أعمال البنوك سواء أكانت بنوك ودائع أم بنوك استثمار، وهذا التوسع في خدمات الائتمان الاستهلاكي جاء نتيجة للتقدم التكنولوجي، وزيادة دخول الأفراد وتنوع حاجاتهم بالإضافة إلى التنوع الكبير في طرق تنمية الأموال وفرص الاستثمار، وجميعها سوف تنعكس على أداء البنوك. وعلى ضوء ما سبق تأتي أهمية هذه الدراسة للبحث والتحليل، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية – وخاصة في البلدان النامية مثل الأردن – في ظل مفهوم التنافسية. هذا من جهة، ومن جانب آخر بروز آثار سلبية في حال عملت البنوك التجارية في ظل تنافسية احتكارية، وفي المقابل توجد نواحٍ إيجابية في حال عملت في ظل تنافسية من خلال استغلال الفرص المتاحة أمامها عن طريق تجاوز الحدود والقيود لتصبح تنافسًا على المستوى الدولي، وخاصة بأن النظام المصرفي في الأردن شهد العديد من التعديلات والتطورات كالتحرر المالي والانفتاح. ومن هنا فإن إدارات البنوك بحاجة ماسة إلى اتباع خطوات علمية وعملية للوصول إلى درجة عالية من التنافسية، وأهم هذه الخطوات، كفاءة استخدام عناصر المدخلات (كرأس المال ومصروفات التشغيل ونفقات الموظفين والتكنولوجيا ومصادر الأموال)، للوصول إلى مخرجات عالية الجودة والتميز، تنعكس في تعظيم الأرباح وتخفيض التكاليف.

أهداف الدراسة:

نظرًا لتوالي ظهور العديد من الإبداعات في الأنشطة والعمليات المالية والمصرفية، وكذلك مكونات السوق المصرفي، ومكونات نشاط البنك على المستوى المحلي والدولي ومحليًا – شهد الأردن خلال ربع القرن الأخير تطورًا كبيرًا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكان من أهم تلك التطورات القطاع المالي والمصرفي، إذ خلال فترة زمنية بسيطة تطور الجهاز المصرفي وأصبح يضاهي دولاً أخرى خلال أضعاف هذه المدة من الزمن، ولم يقتصر تطور القطاع المصرفي والمالي في الأردن على النمو الكمي من حيث زيادة عدد المؤسسات ونمو حجم الودائع والائتمان فحسب، بل

تعداه إلى النمو النوعي متمثلاً بإنشاء مؤسسات جديدة كبنوك متخصصة في مجالات معينة ومؤسسات مالية غير بنكية تمارس أعمالاً بنكية.

ونتيجة هذه التغيرات والتطورات ودخول الأردن كعضو في منظمة التجارة العالمية، وعقد اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وكذلك دخوله كعضو في اتفاقية التجارة العربية. وبالإضافة إلى الموقع الذي تحتله مدينة العقبة كمنطقة اقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية، أدت جميع هذه الأمور إلى ظهور تحديات أمام الاقتصاد الأردني، وخاصة البنوك التجارية في مجال التنافس على المستوى المحلي والدولي، وبسبب وجود فرص متاحة تنعكس بفائدة على الدول النامية وخاصة مؤسساتها من خلال مفهوم التنافسية، والتي تتطلب من البنوك المحافظة على ربحية متواصلة، وهذا يحتاج إلى وجود إدارات ذات كفاءة عالية في البنوك التجارية العاملة في الأردن تستطيع وضع استراتيجية خاصة بها لإعادة النظر في تقييم الوضع الداخلي للبنك، وخاصة الأنشطة الداعمة الإدارية والتقنية من عمليات تشغيل واستخدام أمثل للتكنولوجيا من أجل تقديم أفضل الخدمات المالية والمصرفية، والقدرة على الوقوف والاستمرار في التقدم في ظل وضع تنافسي عالٍ. وقد جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني على مستوى الكم والعمليات والأنشطة المصرفية الخاصة بها.
- التعرف على واقع العمل والتشريعات المصرفية الخاصة ومدى تطورها وملاءمتها في ظل التطورات الكبيرة.
- التعرف على مفهوم التنافسية وأنواعها وأهم الاستراتيجيات التنافسية في العمل المصرفي.
- تحديد محددات التنافسية في القطاع المصرفي الأردني.
- اختبار درجة ونوع التنافسية في البنوك التجارية العاملة في الأردن.
- اختبار درجة ونوع التنافسية في البنوك الأجنبية العاملة في الأردن.
- تحديد أهم العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على درجة ونوع التنافسية لدى البنوك التجارية الأردنية.
- التعرف على مستوى تنافسية البنوك العاملة في الأردن حسب حجمها.
- قياس التركز المصرفي للبنوك التجارية العاملة في الأردن.

الدراسات السابقة:

دراسة **سفيان محمد نور (2012)**، بعنوان "**محددات أداء البنك في الاقتصادات النامية**"، وتسعى إلى تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على أداء البنوك العاملة في القطاع المصرفي الهندي خلال الفترة 2008-2000 والنتائج التجريبية من هذه الدراسة تشير إلى أن مخاطر الائتمان، ومصروفات التشغيل والسيولة والحجم كلها متغيرات لها تأثير دال إحصائيًا على ربحية البنوك الهندية، ومع ذلك فإن تأثيرها ليس موحداً عبر البنوك من مختلف دول المنشأ خلال الفترة قيد الدراسة، والنتائج التجريبية لا تقدم الدعم لشكل محدود من فرضية الميزة العالمية، وبالمثل تم – أيضًا – رفض مسئولية فرضية Unfamiliarness، لأننا لا نجد ميزة كبيرة تعود على البنوك الأجنبية من البلدان الآسيوية الأخرى.

دراسة **Jacob A. Bikker and Katharina Haof ،(2011)** بعنوان "**علاقات التركز والتنافسية: دراسة تطبيقية على الصناعة المصرفية**"، وتهدف إلى قياس درجة التنافسية في السوق المصرفيّ الأوروبيّ، وتبحث في بيان أثر التركز على التنافسية، ومقارنة التنافسية للبنوك في دول أوروبا مع الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى واستخدم الباحثان

في هذه الدراسة نموذج (Panzar- Rosse) لقياس الظروف التنافسية في بنوك الدول الأوروبية على طول فترة عشر سنوات، وكذلك تم استخدام دالة المرونة الإحصائية (H) لبيان درجات التنافسية في هذه الدول، وقام الباحث بإجراء اختبار نموذج (Panzar- Rosse) على عينة تكونت من 23 بنكًا أوروبيًا وغير أوروبي، وصنف البنوك إلى كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة الحجم حسب حجم الموجودات وكانت نسبة البنوك الصغيرة تشكل (50%)، فيم شكلت المتوسطة (40%)، في حين كانت نسبة البنوك الكبيرة (10%)، وكانت نسبة البنوك الكبيرة قليلة لضمان أن تكون البنوك الكبيرة الحقيقية ضمن عينة الدراسة، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان في هذه الدراسة أن التنافسية كانت عالية لدى البنوك كبيرة الحجم بسبب انفتاح عملياتها وأنشطتها في الأسواق العالمية، بينما كانت ضعيفة لدى البنوك صغيرة الحجم بسبب انحصار أنشطتها وعملياتها المصرفية في الأسواق المحلية، في حين بينت الدراسة أن البنوك متوسطة الحجم تأخذ موقع الوسيط في بعض الدول لعينة الدراسة، وأن البنوك الصغيرة الحجم كانت تعمل في ظروف بيئية أقل تنافسية من البنوك المتوسطة والكبيرة الحجم، وبشكل عام تبدو التنافسية أقل في البلاد غير الأوروبية، ومن خلال استخدام دالة المرونة الإحصائية (H) وفي حال كانت أكبر من واحد سوف تزيد التنافسية، وبين الباحثان أن التنافسية كانت أعلى في دول أوروبا مقارنة مع الدول الأخرى مثل أمريكا وكندا واليابان، ومن أهم نتائج الدراسة تصنيف السوق المصرفي في أوروبا بتنافسية احتكارية.

وفي دراسة Robert and Steven, (2010) بعنوان "**أثر السلوك المصرفي والسياسة النقدية في دول أوروبا على تنافسية البنوك**. تناولت هذه الدراسة أثر كل من الهيكل المالي والسلوك المصرفي والسياسة النقدية في دول أوروبا على تنافسية البنوك، حيث بينت أنه توجد إحدى عشرة دولة أوروبية فقط نفذت السياسة الموحدة للعملة الأوروبية في ظل تغيرات وتطورات في الاقتصاد الأوروبي والنقدي، من أهمها التحرر المالي والعولمة والاندماجات المالية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن التركز للنظام المصرفي وسلامته، أمران أساسيان في تحليل كفاءة السياسة النقدية المتبعة في الاتحاد الأوروبي، وكذلك بينت الدراسة أن البنوك صغيرة الحجم في ظل مفهوم التنافسية، تكون أكثر ميلاً لتخفيض إقراضها في حالات تنفيذ السياسة النقدية المشددة، نتيجة لضعف هياكلها المالية وضعف قدرتها في جذب تحويل خارجي بأسعار تشجيعية في حال توسع استثماراتها وأنشطتها، أيضًا بينت الدراسة أن مقدرة البنوك في ظل الاحتكار تنعكس في انخفاض أسعار الفائدة على الودائع في حين أن أسعار الفائدة على القروض تكون عالية، وبالتالي تحقق هذه البنوك أرباحًا أعلى في ظل التنافس الاحتكاري مقابل التنافس الكامل وفي ظل تغيرات السياسة النقدية.

أما دراسة Linda A. Toolsema, (2009) بعنوان "**التنافسية في السوق الائتماني الألماني**"، فقد هدفت هذه الدراسة للتحقق عمليًا في مستوى التنافسية للائتمان الاستهلاكي في السوق الألماني باستخدام طريقة Breshahan (1987 – Lau Approach)، وهذا النموذج يعتمد في تقديراته المكونة من علاقة الطلب والعرض للائتمان الاستهلاكي، والمعتمدة على البيانات المجمعة، وبينت الدراسة أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على عدم كمال الأسواق المالية، حيث إن تأثير السياسة النقدية على معدلات أسعار الفائدة يعتمد على التغيرات الأساسية الداخلية والخارجية للتمويل، وبحثت الدراسة في أثر السياسة النقدية على عرض الائتمان البنكي، وبالتالي تأثير هذا الائتمان على سلوك المؤسسات وسلوك المستهلكين في ظل تنافسية الأسواق، فإذا كان السوق غير كامل (Imperfection) فسوف ينعكس ذلك على درجة تأثير دور السياسة النقدية على إنفاقات المستهلكين على البضائع المعمرة، من خلال رفع أو تخفيض أسعار الائتمان، وبينت الدراسة النماذج المستخدمة في تقييم تنافسية البنوك، ومنها نموذج Panzar and Rosse, 1987 حيث وضحت أن هناك افتراضات للنموذج، وأهمها أن هدف البنوك هو تعظيم أرباحها، ويفترض أن تكون البنوك صانع أسعار، بالإضافة إلى أن تكون

حيادية الأخطار "Risk Neutral". وأظهرت الدراسة أن أهم النتائج كانت أن تدرك البنوك إمكانية امتلاكها لقوى السوق بشكل عام، حيث إن سوق الائتمان الاستهلاكي صغير مقارنة مع مجموع أعمال وأنشطة البنوك، وأيضًا ظهور المعلومات غير المتماثلة في السوق يحقق امتيازًا أفضل للمقترضين، وبالتالي ارتفاع تحمل المخاطر من قبل البنوك، وأخيرًا توصل الباحث إلى أن التحليل أشار إلى أن السوق الائتماني الاستهلاكي يصنف على أساس تنافسي تام.

وفي دراسة Abdurrahman Hashem, (2007) بعنوان "**ظروف التنافسية، دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني**"، تناول الباحث في هذه الدراسة تحديد الظروف التنافسية في القطاع المصرفي من خلال قدرة البنوك على المحافظة على موقعها في ظل دخول وخروج المؤسسات للسوق بسرعة بدون خسائر رءوس أموالها وموقعها التنافسي، وهدف الباحث من هذه الدراسة إلى تحليل المقدرة التنافسية للبنوك التجارية المحلية من خلال استخدام نموذج (Panzar- Rosse)، حيث كانت الفترة الزمنية من عام 1997 إلى 2004، وأهم نتائج الدراسة أن البنوك التجارية المحلية تحصل على عوائدها في ظل ظروف تنافسية احتكارية، وكذلك البنوك صغيرة الحجم لديها علاقة سلبية مع عوائد الفوائد. ولا توجد علاقة بين القروض وفوائد العوائد، في حين هناك علاقة إيجابية بين العوائد للبنك ونفقات الموظفين.

أما دراسة علي مصطفى القضاة، (2006) بعنوان "**المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردنيّ: دراسة تحليلية**"، فتناول الباحث فيها تحليل المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني في البنوك المرخصة (التجارية، الاستثمارية، الإسلامية)، موزعة إلى مجموعات كبيرة، متوسطة، وصغيرة، وذلك تبعًا لحجمها مقاسًا بالودائع، حيث استخدم الباحث معايير (الربحية، كفاية رأس المال، الكفاية التشغيلية، حصة البنك من السوق)، لقياس تنافسية الأداء على المستوى المحلي للبنوك وعلى مستوى البنك، وعلى مستوى المجموعات وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها أن المجموعة الكبيرة الحجم هي أكثر البنوك تنافسية حسب معايير الحصة من السوق والربحية، بينما مجموعة البنوك الصغيرة الحجم، هي أكثر البنوك تنافسية حسب معيار كفاية رأس المال، وبينت الدراسة أن الحجم ليس مؤشرًا كافيًا على التنافسية إذا لم يقترن بأداء عالٍ في الربحية وكفاية رأس المال وكفاية التشغيل وكذلك بينت الدراسة أن زيادة حصة البنك من السوق، سواء أكانت بالنسبة للموجودات أو الودائع أو التسهيلات الائتمانية أو حقوق الملكية، سوف تنعكس باحتلال البنك مركزًا تنافسيًا متقدمًا بالنسبة للحجم، وكلما زادت نسبة الربحية وكفاية رأس المال للبنك، مقارنة ببقية البنوك في مجموعته، احتل البنك مركزًا تنافسيًا متقدمًا.

وجاءت دراسة Todd Smith, (2004) بعنوان "**التنافسية المصرفية وأداء الاقتصاد الكلي**"، وهذه الدراسة استخدمت نموذجًا توازنيًا لبحث عناصر التكلفة لأداء وأثر العوامل الاقتصادية الكلية في تنافسية البنوك غير الكاملة، حيث إن تكلفة الثروة تؤثر في زيادة تنافسية البنك التي تعتبر معقدة وغير واضحة، ولكن من خلال قياس نتائج زيادة التنافسية لدى البنك مع معايير الحكم لأداء العوامل الاقتصادية في بنك سوف تزود بنتائج واضحة، وبينت الدراسة أن ارتفاع تنافسية البنك سوف يزيد من مستوى الدخل، ويعمل على تخفيض مخاطر الأعمال، وأن التأثيرات الكمية على أداء العوامل الاقتصادية الكلية في ظل التنافسية غير الكاملة سوف تكون عالية في البنوك.

وعلى سبيل المثال فإن النظام المصرفي في التنافسية غير الكاملة يمكن أن تنتج عنه نتائج اقتصادية كلية سيئة. ويبين الباحث أن اختلاف سياسات صانعي القرار في البنوك يعمل على تطوير التنافسية في البنوك وتطوير فعالية النظام المالي، في المقابل تطوير أداء العوامل الاقتصادية الكلية، حيث إذا كان البنك يمتلك درجة تنافسية عالية سوف ينعكس

ذلك على انخفاض تكلفة التمويل للأفراد من البنوك، وأوضحت الدراسة وجود عدة عوامل تحدد درجة التنافسية أهمها: صافي الثروة ومتطلبات التمويل، وسوق الإقراض والتوازن لسعر المدخلات (الموظفون، ورأس المال) مقابل أسعار القروض (أنشطة المقترضين ودفعات إعادة القرض). وبين الباحث أن البنوك تعمل في ظروف احتكارية، عندما تضع أسعار الفائدة على القروض بشكل مرتفع دون اعتبار لأحوال المقترضين، ولكن البنوك المحلية في هذه الحالة تهتم بتعظيم أرباحها من القروض، ولا تهتم باحتمال اختيار المقترضين الحصول على القرض من بنك آخر في الموقع.

وفي دراسة Noulas, and kethar, (2003) بعنوان "**قياس الكفاءة الفنية في القطاع المصرفي الهندي**"، بين الباحث أهمية البرامج التصحيحية المنفذة من قبل الحكومة الهندية الخاصة بإعادة الهيكلية للقطاع المالي والمصرفي، والمحافظة على الثباتية، وقد أدى ذلك لتطوير الفعالية وتنافس البنوك التجارية المحلية مع العالمية، حيث انتقل القطاع المصرفي الهندي من قطاع تقليدي لقطاع واسع الانتشار، من خلال تشجيع البنك الاحتياطي للبنوك لفتح فروع لها تغطي جميع الأقاليم.

وجاءت الدراسة لقياس إنتاجية البنوك العامة من خلال استخدام التقنية الفعالة التي تبرز كفاءة إدارة البنك في الوصول للحد الأقصى للإنتاجية عن طريق أمثل استغلال لموارده وطريقة (Scale Efficiency)، التي تبين كفاءة إدارة البنك في رفع الإنتاج مقابل الاستغلال الأمثل في خفض تكاليف الإنتاج، وتضمنت الدراسة اثنين من المنتجات، هما الاستثمارات والتسهيلات وتشكلان (75%) من مجموع الموجودات، واعتمد الباحث في قياسه على عوامل التمويل، رأس المال، والعمل مقاسًا بعدد الموظفين، ورأس المال مقاسًا بالنفقات على الأرض والبنايات والأجهزة، والتمويل مقاسًا بالقيمة الكلية المتضمنة الودائع والاقتراض، وتكونت عينة الدراسة من 18 بنك تجزئة، وكانت أهم النتائج عدم وجود فعالية على مستوى (Technical) أو (Scale) لدى عينة البنوك.

أما دراسة John H. Boyd, and Gianni Nicolo, (2001) بعنوان "**نظرية مراعاة المخاطر المصرفية في مراجعة التنافسية**"، فبينت وجود عناصر أساسية خطرة تعمل على انعكاس اتجاه العمليات في البنوك، مما تبقى البنوك لتصبح أكثر مخاطرة في الأسواق، وهذه العناصر موجودة في جانب موجودات الميزانية العمومية للبنك، بسبب تنافسية سوق الودائع، حيث تعمل التنافسية على تخفيض فوائد البنك المستحقة من سوق القروض، بسبب فرض معدلات فائدة أعلى للقروض الممنوحة والذي ينعكس ذلك في زيادة تحمل المخاطر والإفلاس بالنسبة للمقترضين، وهذا التأثير يتضمن الأخلاقيات الأدبية في جانب المقترضين، والذي يحول ارتفاع معدلات الفائدة في زيادة مخاطرتهم وفشلهم، حيث بينت أدبيات الدراسات أن سياسات تأمين القروض قد تساعد في زيادة المخاطر والفشل، وأن التنافسية المنخفضة تعني تحقيق فوائد أعلى في سوق القروض، وسوف ينعكس على عوائد القروض العالية في زيادة تركز العملاء، وبالتالي هذا الارتفاع يظهر الفشل والإفلاس للمقترض، وفي جانب آخر فإن عديد من الدراسات اختبرت العلاقة ما بين تنافسية البنوك في الأسواق ومقاييس مخاطر البنوك، وغالبية هذه المقاييس اختبرت العلاقة بطريقة غير مباشرة لاحتمال فشل البنوك، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن العديد من البنوك تحاول امتلاك محفظة ائتمان كبيرة، وكذلك محفظة أسهم تكون فيها البنوك (Price Takers)، وفي الوقت نفسه تمتلك البنوك أنواعًا عديدة ومختلفة في القروض، مع وجود اختلاف كبير في أخلاقيات الأدبيات للمقترضين والنماذج المستخدمة لتقدير درجة المخاطر، تحتوي على أهم عنصرين البنك والمقرض، أو البنك ومؤسسات تأمين الودائع. وبينت الدراسة أن امتلاك التكنولوجيا في البنك يخفض التكاليف، ولكن هذا لن يغير طبيعة مخاطر البنك أو مخاطر المقترض، وكذلك وضحت الدراسة أن التوازن النقدي العام للاقتصاد، سوف يزيد احتمال حدوث أزمات البنوك، ويمكن أن تكون أعلى تحت الظروف التنافسية أو الاحتكارية، معتمدة في ذلك على معدلات التضخم، ليمكن تحديد احتمال حدوث الأزمات بشكل مستقل عن السياسة النقدية.

فرضيات الدراسة:

تمت صياغة الفرضيات للإجابة عن أسئلة مشكلة الدراسة كالآتي:

- **الفرضية الأساسية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنافسية وتكلفة التمويل، وتكلفة التشغيل، وتكلفة رأس المال الثابت**، والمخاطر الائتمانية، وهيكل الودائع، وحجم البنك. وتنبثق عنها مجموعة من الافتراضات الفرعية التالية:
  - الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنافسية وتكلفة التمويل للبنك.
  - الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنافسية وتكلفة رأس المال الثابت للبنك.
  - الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنافسية وتكلفة التشغيل للبنك.
  - الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنافسية وهيكل الودائع للبنك.
  - الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنافسية ومستوى المخاطرة الائتمانية للبنك.
  - الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنافسية وحجم البنك.
- **الفرضية الأساسية الثانية: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى البنوك المحلية والأجنبية ومجمل البنوك**. وتنبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية:
  - الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني.
  - الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد تنافسية في البنوك المحلية العاملة في الأردن.
  - الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد تنافسية في البنوك الأجنبية العاملة في الأردن.
  - الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى مجمل البنوك.
  - الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى مجمل البنوك.
  - الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى البنوك الكبيرة.
  - الفرضية الفرعية السابعة: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى البنوك المتوسطة.
  - الفرضية الفرعية الثامنة: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى البنوك الصغيرة.
- **الفرضية الأساسية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنافسية القطاع المصرفي الأردني وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية** المتمثلة بالمتغيرات التالية: التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة.
  - الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنافسية القطاع المصرفي الأردني وبين التضخم.
  - الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنافسية القطاع المصرفي الأردني وبين الناتج المحلي الإجمالي.
  - الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنافسية القطاع المصرفي الأردني وبين ميزان المدفوعات.
  - الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنافسية القطاع المصرفي الأردني وبين عجز الموازنة العامة.

- **الفرضية الأساسية الرابعة: لا يوجد تركز في القطاع المصرفي الأردني.** وينبثق عنها مجموعة من الافتراضات الفرعية التالية:
  - الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تركز في القطاع المصرفي الأردني حسب حجم الموجودات.
  - الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد تركز في القطاع المصرفي الأردني حسب حجم الودائع.
  - الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد تركز في القطاع المصرفي الأردني حسب حجم التسهيلات الائتمانية.

حدود الدراسة:

جاءت فترة الدراسة لكي تغطي الفترة الزمنية من (2001 – 2011)، حيث تعتبر هذه الفترة كافية، وذلك لتوافر البيانات بصورة منتظمة لمتغيرات الدراسة من أجل قياس درجة ونوع التنافسية في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وسوف يتم استخدام (Time Series Pooling Data) في هذه الدراسة لاختبار درجة ونوع التنافسية لدى البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي مدى الحصول على نتائج منتظمة على طول فترة الدراسة، وكانت أهم محددات الدراسة صعوبة الحصول على البيانات الخاصة في الميزانيات وحساب الأرباح والخسائر لعينة الدراسة من مصدر واحد، وخاصة الصعوبة في الحصول على بيانات فروع البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، وتم استثناء البنوك الإسلامية والبنوك الأجنبية حديثة التأسيس من عينة الدراسة لاختلاف طبيعة أعمالها المالية والمصرفية ولعدم توافر بيانات كافية.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

المتغيرات التابعة:

الربحية: توجد عدة مؤشرات تستخدم في قياس الربحية، حيث يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الرئيس الذي تسعى إليه البنوك التجارية، غير أن تعظيم الأرباح تقيده اعتبارات عديدة كالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال، وضمان حقوق العملاء المودعين، وهي قيود إضافية تحد من قدرة البنوك التجارية على تعظيم الأرباح، ومن أهم نسب الربحية: الأرباح قبل الضرائب إلى حقوق المساهمين، والأرباح قبل الضريبة إلى رأس المال المدفوع، والأرباح قبل الضريبة إلى مجموع الموجودات. وسوف يتم اختيار النسبة الأخيرة كمتغير تابع، وتمثل هذه النسبة (العائد على جميع الموجودات) في البنك، وتقيس درجة أداء البنك باستثماراته وكيفية توظيفها واستخدامها، وبالتالي فإن ارتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى زيادة المقدرة التنافسية في البنك (IA).

المتغيرات المستقلة:

- تكلفة (سعر) التشغيل، حيث يمكن استخدام بعض المؤشرات للتعبير عن تكلفة التشغيل (المصروفات التشغيلية إلى الودائع، ومصروفات التشغيل إلى الموجودات الكلية)، حيث تم استخدام المؤشر الأول والمتمثل في المصروفات التشغيلية إلى الودائع (WC).
- تكلفة (سعر) وحدة رأس المال، ويمكن استخدام بعض المؤشرات الخاصة بتكلفة وحدة رأس المال (النفقات الأخرى إلى التكلفة الثابتة، النفقات الرأسمالية إلى الموجودات الثابتة، النفقات الرأسمالية والنفقات الأخرى إلى الموجودات الثابتة) واستخدم المؤشر الثاني (CC).

- تكلفة مصادر الأموال حيث يمكن استخدام أحد المؤشرات للتعبير عن تكلفة مصادر الأموال (الفوائد المدينة إلى الموجودات الكلية، الفوائد المدفوعة إلى الودائع)، وتم استخدام الأخيرة للتعبير عن تكلفة مصادر الأموال (FC).
- هيكل ودائع البنوك وتمثل مجموع ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية إلى مجموع الودائع (BD).
- الحجم ويمثل هذا المتغير الموجودات الكلية الذي يعكس حجم الطلب الكلي (S).

يتضمن حجم المصرف دلالات كبيرة ترتبط بالكفاءة والمنافسة والتركيز واقتصادات الحجم، فالمصارف ذات حجم الموجودات الكبيرة تتميز غالبًا بارتفاع كفاءتها وزيادة تنافسيتها وتركزها في السوق، كما إنها تتمتع عادة بوفورات الحجم التي تنتج عن اقتصادات الحجم الكبير، وبالرغم من المزايا الكبيرة لحجم المصرف الكبير، فإن هذه المزايا يشوبها بعض العيوب، وتتمثل هذه العيوب أساسًا في عدم قدرة المصارف الكبيرة على السيطرة على تكاليفها بشكل يتسم بالكفاءة كما يحدث في المصارف الصغيرة.

- مستوى المخاطرة، ويمثل نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى مجموع الودائع (LD)، وتكمن أهمية هذا المقياس في كون التسهيلات الائتمانية تشكل المصدر الرئيس لاستخدام أموال المصرف، وبالتالي فإنها تمثل المصدر الرئيس للفوائد، حيث إن المصارف التي ترتفع فيها هذه النسبة تكون ربحيتها أعلى من تلك المصارف ذات النسبة الأقل ومع تطور الوظائف والعمل المصرفي أصبح التركيز على هذه النسبة أقل بسبب لجوء المصارف إلى تقديم خدمات تحقق عمولات وليس فوائد، ولأن الودائع تمثل المصدر الأكبر من مصادر أموال المصرف، وبالتالي فإن هذه النسبة تمثل مقدرة المصرف على استغلال هذا المصدر في تقديم التسهيلات الائتمانية.
- التركز المصرفي ويعرف بأنه مجموع الحصص السوقية لأكبر عدد من البنوك في صناعة معينة، ويمكن استخدام أكثر من نسبة لقياس التركز، فمثلاً يمكن قياس نسبة التركز لأكبر أربعة بنوك (CR4) أو ثماني بنوك (CR8) في الصناعة، وقد تم قياس التركز المصرفي وفقًا لثلاثة مقاييس لحجم البنوك (إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة) وهناك علاقة عكسية بين التنافسية والتركز المصرفي، لأن ارتفاع نسبة التركز المصرفي تظهر تراجع التنافسية في هذا القطاع.

ما يميز هذه الدراسة:

جاء تناول موضوع هذه الدراسة من أهمية الموضوع الخاص بالقطاع المصرفي الأردني ودوره الكبير والحيوي في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال تنمية وتحفيز المدخرات القومية وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الذي ينعكس أخيرًا في زيادة رفاهية أفراد المجتمع، وفي ظل صدور متطلبات بازل1 وبازل2، والحاكمية، والإفصاح والشفافية للأعمال المصرفية، أصبح العمل المصرفي في البنوك التجارية العاملة في الأردن يفرض عليها واقعًا جديدًا، ولذلك لا بد من الوقوف والتعرف على واقع التنافسية لدى البنوك التجارية الأردنية، والتعرف على قدرة تنافسية البنوك الأجنبية العاملة في الأردن للبنوك التجارية المحلية، وكذالك لا بد من التعرف على أهمية وأهم المحددات والعوامل التي تؤثر في درجة التنافسية، وجاءت هذه الدراسة في ظل ندرة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع، وخاصة الدراسات العربية، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تُبحث بشكل تحليلي وتفصيلي أوسع لاختبار درجة ونوع تنافسية البنوك التجارية العاملة في الأردن، وبيان أهم العوامل التي قد تؤثر في درجة التنافسية.

متغيرات الدراسة:

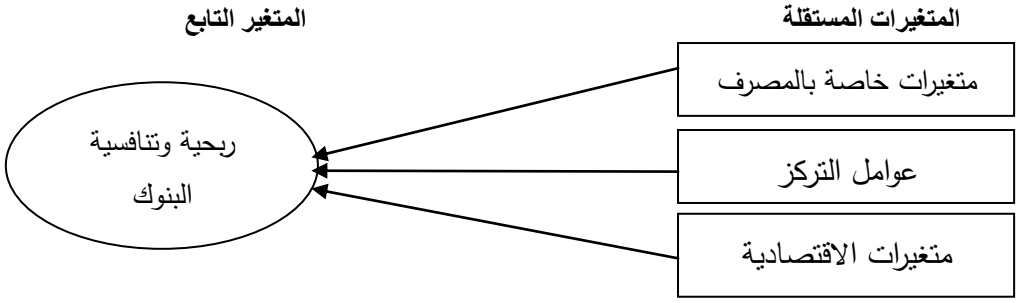

النموذج الرياضي للدراسة:

لاختبار درجة ونوع التنافسية لدى البنوك التجارية في الأردن، استخدم نموذج (Panzar-Rosse Approach)، حيث تم استخدامه من قبل العديد من الباحثين في هذا المجال، وكما في دراسة "Jacob and Katharina"2011 حول تركز وتنافسية الصناعة المصرفية الأوروبية، ويستخدم هذا النموذج في تقييم الأداء والتنافسية في البنوك التجارية وتفسير النتائج، ويحتاج إلى بيانات حقيقية لتكون أكثر دقة في تقييم السوق، وسوف يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Regression Multiple)، وطريقة المربعات الصغرى (Ordinary-Least Squares)، في اختبار فرضيات النموذج، لاعتمادها في العديد من الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذا الموضوع، وكذلك صلاحية استخدام تلك الطرائق في مثل هذه الدراسة.

نماذج الدراسة المستخدمة:

سوف يعتمد نموذج (Panzar-Rosse) لاختبار ووصف مجموعة البيانات، وتقدير التنافسية للبنوك التجارية الأردنية، وبيان أهم العوامل والمرونات المؤثرة، حيث سيتم الحصول عليها من خلال المعاملات a5, a6, a6 (a1, a2, a3, a4, Coefficients) والتي تعود إلى معاملات المتغيرات المستقلة والمتغيرة، حيث تم استخدام النموذج في العديد من أدبيات الدراسات ذات الموضوع.

نموذج الدراسة الأول: سيتم استخدام النموذج التالي لتحديد المحددات الرئيسة للتنافسية في القطاع المصرفي:

$$IA= c+a1\ FC +a2\ WC +a3\ CC +a4\ LD +a5\ BD +a6\ S +uit$$

حيث إن:

(FC): تكلفة التمويل التي يعبر عنها بنفقات الفوائد المدينة إلى مصادر التمويل التي تمثل الفوائد المدينة بالإضافة إلى رأس المال.

(IA): العائد ويعبر عنها صافي الدخل قبل الضرائب إلى مجموع الموجودات.

(WC):تكلفة التشغيل التي تمثل المصروفات التشغيلية إلى مجموع الودائع.

(CC): تكلفة وحدة رأس المال الثابت، وتمثل الاستهلاكيات والإطفاءات إلى الموجودات الثابتة.

(LD): مستوى المخاطرة، ويعني التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الودائع.

(BD): هيكل ودائع بين البنوك ويمثل إجمالي ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية إلى إجمالي الودائع.

(S): الحجم، ويعني الموجودات الكلية ويعبر هذا المتغير عن حجم الطلب الكلي.

(Uit): ويمثل المتغير العشوائي أو الخطأ العشوائي.

(C): ثابت.

نموذج الدراسة الثاني: $$IA = c + a1\ FC + a2\ WC + a3\ CC$$

حيث إن:

مجموع مرونات تكلفة الأموال، وتكلفة التشغيل، وتكلفة رأس المال الثابت التي تمثل قيمة H-STATISTIC التي تفسر نموذج Panzar-Rosse من خلال:

$H \leq 0$ تفسر احتكار. $0 < H < 1$ فإنها تفسر منافسة احتكارية.

$H = 1$ تمثل منافسة كاملة أو تامة.

وإن القيمة التقديرية إلى H-STATSTIC تتراوح ما بين (∞-1) ، وفي ضوء هذه الحقيقة فإنه كلما زادت قيمة H تزداد درجة أو مستوى المنافسة، والعكس صحيح.

نموذج الدراسة الثالث: $$IA = C + a1\ INF + a2\ GDP + a3\ PB + a4\ PBD + uit$$

حيث إن:

INF	التضخم النقدي.	GDP	الناتج المحلي الإجمالي.
PB	ميزان المدفوعات.	PBD	عجز الموازنة العامة.
C	الثابت.	Uit	الخطأ العشوائي.

منهجية الدراسة:

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية التجارية والأجنبية العاملة في الأردن، والبالغ عددها ثلاثة وعشرين بنكًا في نهاية عام 2011، موزعة بواقع خمسة عشر بنكًا أردنيًا، وثمانية فروع بنوك أجنبية، وتم اختيار البنوك التجارية الأردنية والمدرجة اسمها في بورصة عمان، والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكًا، وكذلك أربعة من البنوك الأجنبية العاملة في القطاع المصرفي الأردني، حيث تم استثناء البنوك الإسلامية لاختلاف طبيعة عملياتها المصرفية فيها، بالإضافة إلى استثناء البنوك التي تعرضت للدمج أو التحويل خلال فترة الدراسة. وتم اختيار أربعة بنوك أجنبية لتوفر بيانات مالية تغطي فترة الدراسة.

أساليب جمع البيانات:

تعتمد المعلومات والبيانات التي سوف يتم استخدامها في هذه الدراسة على المصادر الثانوية التي تتضمن التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتقارير السنوية للقوائم المالية لحسابات الأرباح والخسائر والميزانيات الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن، ودليل الشركات المساهمة العامة الصادر عن سوق عمان المالي، وكذلك سوف يتم الاعتماد على المصادر الأولية التي تتضمن الكتب والدراسات الأكاديمية السابقة.

خطوات منهجية الدراسة:

- تم إجراء اختبار كولموغوروف – سميرنوف (K-S) للبيانات من أجل التحقق من التغيرات بأنها تتمتع بالتوزيع الطبيعي.
- تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف البيانات إحصائيًا والتعرف على خصائص البنوك العاملة في الأردن.
- تم استخدام أساليب تحليل الانحدار المتعدد لتقدير نماذج الدراسة.
- تم استخدام نموذج الدراسة الأول لاختبار الفرضية الأساسية الأولى.
- تم استخدام نموذج الدراسة الثاني لاختبار الفرضية الأساسية الثانية.
- تم استخدام نموذج الدراسة الثالث لاختبار الفرضية الأساسية الثالثة.
- تم استخدام التركز المصرفي لاختبار الفرضية الأساسية الرابعة.

أساليب تحليل البيانات:

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي لدراسة الإطار النظري، وكذلك سيتم استخدام المنهج التحليلي عند اختبار التنافسية وتحليل البيانات والنتائج لعينة الدراسة، وسوف يتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model وكذلك طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares)، في تحليل البيانات ودراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

ومن أجل تقدير إحصائيات (H)، سوف يتم اختيار مجموع العوائد المتمثلة بصافي الربح قبل الضريبة كمتغير تابع (IA). ويتم التعبير عن المتغير التابع كنسبة لمجموع الموجودات المشتقة من تأثير الحجم. أما المتغيرات المستقلة فيتم التعويض عنها بنسب المصروفات والنفقات إلى الحجم كما هو متبع في العديد من أدبيات الدراسات.

- تكلفة التمويل التي يعبر عنها بنفقات الفوائد المدينة إلى مصادر التمويل التي تمثل الفوائد المدينة بالإضافة إلى رأس المال (FC).
- تكلفة التشغيل التي يتم التعبير عنها بمجموع مصروفات التشغيل إلى مجموع الموجودات (WC).
- تكلفة رأس المال الثابت التي تمثل الاستهلاكيات والإطفاءات إلى الموجودات المادية وغير المادية مقسومًا على صافي الموجودات الثابتة (CC).

ولتغطية مواصفات البنك التي تؤثر على عوائد البنك ووظائف التكلفة، فإن أعمال البنك الفردي تجمع فيما يتعلق بأهمية الأعمال ما بين البنوك، حيث يتم دمجها في عاملين:

- العامل الأول: يمثل نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى مجموع الودائع (LD).
- العامل الثاني: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية إلى مجموع الودائع (BD).
- (U it) تمثل عامل الخطأ العشوائي الذي يرتبط بالمتغير الداخلي.
- المعادلة الرئيسة يتم تقديرها مع مؤشر ثابت من خلال (Panel regression)،

ومن خلال تأثير العوامل للعينة الكلية، وكذلك إلى البنوك بشكل إفرادي ومجموعات، بالإضافة إلى تصنيفها حسب

الأحجام، ويتم تقدير H-statistics من خلال Cross- Sectional لكل سنة للحصول على مؤشر ثانٍ للتغيرات على طول فترات الوقت، ونظرًا لأهمية موضوع الدراسة في ظل التطورات والتغيرات المتسارعة على العمل والخدمات المصرفية، فقد تم اختيار عنوان التنافسية في القطاع المصرفي الأردني، لما له من ارتباط وثيق بالتطور في العمل المصرفي والفائدة على رفاهية الأفراد في المجتمع. وقد تم استخدام منهجية Panzar –Rosse التي طبقت للتقييم العملي لظروف تنافسية السوق المصرفي، وهي منهجية طورت من قبل (Panzar –Rosse) ومن جهة أخرى سوف يتم التعرف على أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على التنافسية، وللوقوف على مدى العلاقة التي تربطها مع تركز السوق، حيث يبين هذا المفهوم (Market Concentration)، أنه التوزيع النسبي للحجم الكلي للسوق بين المؤسسات العاملة فيه، ويعد تركز السوق من أهم وأكثر عناصر السوق استخدامًا، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية يتم استخدام مقياس التركز السوقي كمؤشر لتحديد احتمال الاندماج ومكافحة الاحتكار ودرجة المنافسة. ويذكر أن هناك علاقة طردية بين مستوى التركز السوقي والقوة الاحتكارية، حيث كلما انخفض مستوى التركز كان السلوك أقرب للمنافسة، وكلما زاد مستوى التركز كان السلوك أقرب للاحتكار، ومن ثم هناك زيادة في القوة السوقية أو الاحتكارية، وهناك عدة مقاييس لقياس تركز السوق منها قياس درجة الاحتكار، كمقاييس التركز المطلق (Absolute Measures) ومقاييس التركز النسبي (Relative Measures)، والمقاييس الحركية (Dynamic Measures)، وتعد أكثر المقاييس شيوعًا واستخدامًا في الأدبيات والدراسات الاقتصادية هي نسبة التركز ومؤشر هيرفندال – هيرشمان نظرًا لصعوبة تطبيق المقاييس الأخرى نتيجة عدم توافر المعلومات والبيانات، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام تركز السوق في هذه الدراسة.

نتائج التحليل واختبار الفرضيات:

نتائج التحليل: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى ودرجة ونوع تنافسية البنوك التجارية العاملة في الأردن، وقد تم استخدام العديد من الإجراءات والاختبارات الإحصائية، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

أ- التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل استعراض النتائج واختبار الفرضيات تم التحقق من المتغيرات تتمتع بالتوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام اختبار كولموغوروف سميرنوف (K_S)، وأشارت النتائج إلى أن جميع المتغيرات وعددها ستة متغيرات تتمتع بالتوزيع الطبيعي، لأن قيم الدلالة الإحصائية لها كانت أقل من (0.05)، وعليه فإن المتغيرات قابلة للتطبيق. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1)

نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات

المتغير	قيمة كولموغروف- سميرنوف	الدلالة الإحصائية
تكلفة التمويل	3.77	0.001
تكلفة الأجور	5.23	0.001
تكلفة رأس المال الثابت	2.87	0.001
مستوى الخطورة في البنك	2.45	0.001
حجم البنك	4.73	0.001
صافي الدخل قبل الضريبة	6.30	0.001

ب- وصف البيانات إحصائيًا:

- بلغت نسبة المتوسط الحسابي لموجودات مجمل البنوك (55.5%)، وبلغت نسبة الانحراف المعياري لها (42.6%). فيما بلغت نسبة المتوسط الحسابي للتسهيلات الائتمانية لمجمل البنوك (6.3%)، وبلغت نسبة الانحراف المعياري لها (3.1%). وأخيرًا بلغت نسبة المتوسط الحسابي للودائع لمجمل البنوك (3.9%)، فيما بلغت نسبة الانحراف المعياري لها (6.7%).
- بلغت نسبة المتوسط الحسابي لموجودات البنوك المحلية (44.0%)، وبلغت نسبة الانحراف المعياري لها (42.6%). فيما بلغت نسبة المتوسط الحسابي للتسهيلات الائتمانية للبنوك المحلية (7.6%)، وبلغت نسبة الانحراف المعياري لها (3.0%). وأخيرًا بلغت نسبة المتوسط الحسابي للودائع للبنوك المحلية (5.0%)، فيما بلغت نسبة الانحراف المعياري لها (6.7%).
- بلغت نسبة المتوسط الحسابي لموجودات البنوك الأجنبية (43.3%)، وبلغت نسبة الانحراف المعياري لها (15.6%). فيما بلغت نسبة المتوسط الحسابي للتسهيلات الائتمانية للبنوك الأجنبية (16.0%)، وبلغت نسبة الانحراف المعياري لها (67.3%). وأخيرًا بلغت نسبة المتوسط الحسابي للودائع للبنوك الأجنبية (2.8%)، فيما بلغت نسبة الانحراف المعياري لها (1.7%)

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (2) يستعرض نتائج تحليل الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة. وتكمن أهمية مصفوفة الارتباط في أنها تعطي فكرة عن علاقة المتغيرات بعضها ببعض، وعن اتجاه العلاقة بين كل متغير وآخر. وبالرغم من أن هذه المصفوفة قد تعطي فكرة عن التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة (Multicolinearity) والتي تعتبر من شروط الانحدار، لكن الأسلوب الإحصائي الذي تم استخدامه هنا هو تحليل الانحدار المتعدد ، حيث يقوم بحل جميع المشكلات التي قد تظهر في البيانات مثل مشكلة التعددية الخطية أو التوزيع الطبيعي (Normality) أو عدم تجانس التباين (Hetroscedasticity)، وذلك لأنه يقوم أساسًا على تحليل الانحدار من خلال البواقي (Residuals)، وليس من خلال القيم الأصلية للمتغيرات .

جدول رقم (2)
مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

	IA	INF	GDP	PB	PBD	CR4L
Pearso Correlaton INF	.269**					
Sig. (2-tailed)	.000					
Pearso Correlaton GDP	.129	-.437**				
Sig. (2-tailed)	.079	.000				
Pearso Correlaton PB	-.473**	-.573**	-.025			
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.737			
Pearso Correlaton PBD	.082	-.417**	.241**	.101		
Sig. (2-tailed)	.263	.000	.001	.168		
Pearso Correlaton CR4L	-.263**	.030	-.260**	-.051	-.298**	
Sig. (2-tailed)	.000	.681	.000	.488	.000	
Pearso Correlaton CR4D	.032	-.696**	.333**	.248**	.886**	-.383**
Sig. (2-tailed)	.667	.000	.000	.001	.000	.000

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ومن خلال الجدول رقم (2)، يمكننا استنتاج العديد من العلاقات ذات الأهمية الإحصائية ومنها:

- العلاقة الموجبة بين التضخم والربحية.
- العلاقة السالبة بين الربحية من جهة وبين ميزان المدفوعات ونسبة تركز أكبر أربعة مصارف من حيث التسهيلات الائتمانية.
- وجود علاقات مهمة إحصائيًا بين نسب التركز من جهة وبين عدد من المتغيرات.

تقدير نموذج الدراسة واختبار الفرضيات:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multiple Linear Regression، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

أ- نموذج الدراسة الأول:

$$IA = C + a_1 FC + a_2 WC + a_3 Cc + a_4 LD + a_5 BD + a_6 S + uit$$

حيث إن:

IA: صافي الدخل قبل الضرائب / مجموع الموجودات.

FC: تكلفة التمويل = الفوائد المدينة / الودائع.

WC: تكلفة التشغيل = المصروفات التشغيلية / مجموع الودائع.

CC: تكلفة رأس المال الثابت = استهلاكات وإطفاءات/ صافي الموجودات الثابتة.

LD: مستوى الخطورة = التسهيلات الائتمانية المباشرة / مجموع الودائع.

BD: تكلفة الودائع = ودائع البنوك ومؤسسات مصرفية / مجموع الودائع.

S: الحجم = الموجودات الكلية ويعبر هذا المتغير عن حجم الطلب الكلي.

Uit: المتغير العشوائي (الخط العشوائي).

C: ثابت.

جدول رقم (3)

نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) للعلاقة بين المتغيرات المستقلة وصافي الدخل

المتغير	قيمة Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	-0.o388	0.674	0.501
تكلفة التمويل	0.271	1.336	0.183
تكلفة رأس المال	0.226	2.926**	0.004
تكلفة التشغيل	0.303	1.449	0.149
تكلفة ودائع البنوك	-o.300	1.811	0.072
مستوى الخطورة في البنك	-0.080	.711	0.478
حجم البنك	-0.289	1.401	0.163

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01) R= 0.292, R2 = 0.085

- **الفرضية الأساسية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنافسية وتكلفة التمويل وتكلفة التشغيل وتكلفة رأس المال الثابت ومستوى الخطورة وهيكل الودائع والحجم.**

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تكلفة رأس المال فقط وإجمالي الدخل، كما أشارت قيمة t ذات المعنوية الإحصائية وبلغت (0.004).

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كفاءة إدارة تكلفة التمويل وإجمالي الدخل. ونلاحظ ومن خلال جدول رقم (3) أنه لا توجد علاقة بين كفاءة إدارة التمويل وإجمالي الدخل، لأن قيمة t بلغت 0.271 عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كفاءة إدارة تكلفة رأس المال وإجمالي الدخل. ومن خلال نتائج الجدول رقم (3)، يتبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير كفاءة إدارة تكلفة رأس المال وإجمالي الدخل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.004) وهي أقل من ($\alpha \leq 0.05$).
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كفاءة تكلفة التشغيل وإجمالي الدخل. وأشار الجدول رقم (3) إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير كفاءة تكلفة التشغيل وإجمالي الدخل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.149) وهي أعلى من ($\alpha \leq 0.05$).
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كفاءة هيكل الودائع وإجمالي الدخل. وأشار الجدول رقم (3) إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير كفاءة هيكل الودائع وإجمالي الدخل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.072) وهي أعلى من (0.05). في حين توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.10).
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كفاءة إدارة مستوى المخاطرة في البنك وإجمالي الدخل. حيث أشار الجدول رقم (3) إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير كفاءة إدارة مستوى الخطورة في البنك وإجمالي الدخل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.478) وهي أعلى من (0.05).
- **الفرضية الفرعية السادسة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم البنك وإجمالي الدخل. وأشار الجدول رقم (3) إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير كفاءة إدارة حجم البنك وإجمالي الدخل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.163) وهي أعلى من (0.05).

ب- نموذج الدراسة الثاني:

$$IA = C + a_1 FC + a_2 WC + a_3 CC \pm uit$$

حيث إن:

IA: صافي الدخل قبل الضريبة / مجموع الموجودات.

FC: سعر (تكلفة) مصادر الأموال = الفوائد المدينة / الودائع.

WC: سعر (تكلفة) التشغيل = المصروفات التشغيلية / مجموع الموجودات.

CC: سعر (تكلفة) وحدة رأس المال = استهلاكات وإطفاءات / صافي الموجودات الثابتة.

جدول رقم (4)

نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)

لمستوى التنافسية لدى البنوك العاملة في الأردن

المتغير	قيمة Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	-0.0257	0.522	0.603
تكلفة التمويل	0.006	0.085	0.933
تكلفة الأجور	0.029	0.383	0.702
تكلفة رأس المال	0.220	2.946**	0.004

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01) R= 0.220, R2 = 0.048

a1 = 0.006 , a2 = 0.029 , a3 = 0.220 , Σ = 0.255

- **الفرضية الأساسية الثانية:** لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى البنوك المحلية والأجنبية وينبثق عنها:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني. وأشارت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (4) إلى أن درجة ونوع التنافسية المصرفية في مجمل البنوك في الأردن (محلية وأجنبية) هي منافسة احتكارية.وذلك لأن قيمة (H) تقع في 1 > H > 0 وبالتالي فإنها تفسر على أنها منافسة احتكارية.

جدول رقم (5)

نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لمستوى التنافسية لدى البنوك المحلية في الأردن

المتغير	قيمة Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	-0.0272	0.446	0.656
تكلفة التمويل	0.007	0.078	0.938
تكلفة الأجور	0.015	0.172	0.864
تكلفة رأس المال	0.257	3.057**	0.003

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01 R= 0.256, R2 = 0.0660

a1 = 0.007 , a2 = 0.015 , a3 = 0.257 , Σ = 0.279

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد تنافسية في البنوك المحلية العاملة في الأردن. ومن الجدول رقم (5) نجد أن مستوى درجة ونوع التنافسية المصرفية للبنوك المحلية في الأردن أيضًا منافسة احتكارية، لأن قيمة (H) تقع بين 1 > H > 0.

جدول رقم (6)

نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)

لمستوى التنافسية لدى البنوك الأجنبية في الأردن

المتغير	قيمة Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.028	7.898**	0.001
تكلفة التمويل	-o.279	1.348	0.186
تكلفة الأجور	-0.361	1.782	0.083
تكلفة رأس المال	0.074	0.516	0.609

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01) R= 0.581, R2 = 0.3380

a1 = - 0.278 , a2 = - 0.361 , a3 = 0.074 , Σ = - 0.566

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد تنافسية في البنوك الأجنبية العاملة في الأردن. ونلاحظ من نتائج الجدول رقم (6) أن مستوى درجة ونوع التنافسية المصرفية للبنوك الأجنبية في الأردن تشير إلى تنافسية احتكارية أيضًا.

جدول رقم (7)

نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)

لمستوى التنافسية لدى مجمل البنوك خلال الفترة (2001-2011)

المتغير	قيمة Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.0274	0.447	0.656
تكلفة التمويل	-0.004	0.029	0.977
تكلفة الأجور	0.021	0.170	0.866
تكلفة رأس المال	0.068	0.564	0.575

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01) R= 0.069, R2 = 0.005

a1 = -0.004 , a2 = 0.021 , a3 = 0.068 , Σ= 0.085

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى مجمل البنوك. ومن الجدول رقم (7) نلاحظ أن مستوى درجة ونوع التنافسية لمجمل البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة الواقعة ما بين (2001-2011) يشير إلى تنافسية احتكارية، ولكنها قريبة من التنافسية الكاملة.

جدول رقم (8)

نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)

لمستوى التنافسية لدى مجمل البنوك خلال الفترة (2001-2006)

المتغير	قيمة Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	-0.213	2.352*	0.021
تكلفة التمويل	0.095	1.021	0.310
تكلفة الأجور	0.030	0.326	0.745
تكلفة رأس المال	0.408	4.403**	0.001

* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05) R= 0.410, R2 = 0.168

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01)

a1 = 0.095 , a2 = 0.03 , a3 = 0.408 , Σ= 0.533

- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى مجمل البنوك. وبالتالي فإن مستوى درجة ونوع التنافسية لمجمل البنوك العاملة في الأردن يشير إلى تنافسية احتكارية.

جدول رقم (9)

نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لمستوى التنافسية في البنوك الكبيرة

المتغير	قيمة Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.0179	4.110**	0.001
تكلفة التمويل	0.094	0.489	0.622
تكلفة الأجور	-0.255	1.324	0.197
تكلفة رأس المال	-0.027	0.138	0.892

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01) R= 0.255, R2 = 0.065

a1 = 0.094 , a2 = -0.255 , a3 = -0.027 , Σ= -0.188

- **الفرضية الفرعية السادسة:** لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى البنوك الكبيرة. ومن خلال جدول رقم (9) نجد أن مستوى درجة ونوع التنافسية للبنوك العاملة في الأردن الكبيرة الحجم هي احتكارية.

جدول رقم (10)

نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)

لمستوى التنافسية في البنوك المتوسطة

المتغير	قيمة Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.0572	1.307	0.197
تكلفة التمويل	-0.69	0.484	0.630
تكلفة الأجور	-0.043	0.300	0.765
تكلفة رأس المال	0.012	0.122	0.903

* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05) R= 0.093, R2 = 0.009 ** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01)

a1 = -0.069 , a2 = -0.043 , a3 = -0.017, Σ= -0.095

- **الفرضية الفرعية السابعة:** لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى البنوك المتوسطة.

ونلاحظ من خلال جدول رقم (10) أن مستوى درجة ونوع التنافسية للبنوك العاملة في الأردن المتوسطة الحجم هي احتكارية.

جدول رقم (11)

نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)

لمستوى التنافسية في البنوك الصغيرة

المتغير	قيمة Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	-0.114	1.250	0.215
تكلفة التمويل	-0.646	3.426**	0.001
تكلفة الأجور	0.762	4.027**	0.001
تكلفة رأس المال	0.071	0.665	0.508

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01) R= 0.456, R2 = 0.208 a1 = -0.646 , a2 = 0.762 , a3 = 0.07, Σ= 0.187

- **الفرضية الفرعية الثامنة:** لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي الأردني على مستوى البنوك الصغيرة.

ومن خلال جدول رقم (11) نجد أن مستوى درجة ونوع التنافسية للبنوك العاملة في الأردن الصغيرة الحجم هي تنافسية احتكارية.

ج- نموذج الدراسة الثالث:

$$IA = C + a1\ INF + a2\ GDP + a3\ PB + PBD + uit$$

حيث إن:

C: الثابت INF: التضخم النقدي

GDP: الناتج المحلي الإجمالي PB: ميزان المدفوعات

PBD: عجز الموازنة العامة Uit: الخطأ العشوائي

جدول رقم (12)

نتائج تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)

للعلاقة بين العوامل الاقتصادية الكلية وإجمالي الدخل

المتغير	قيمة Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.158	0.735	0.463
التضخم النقدي	-0.098	0.970	0.333
الناتج المحلي الإجمالي	0.023	0.212	0.832
ميزان المدفوعات	0.003	0.023	0.981
عجز الموازنة العامة	0.074	0.719	0.473

R= 0.152, R2 = 0.023

- **الفرضية الأساسية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنافسية القطاع المصرفي الأردني وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية** المتمثلة بالمتغيرات التالية (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة).

وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية الكلية وإجمالي الدخل، لأنها عند مستوى دلالة (0.383) وهي أعلى من (0.05).

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين التضخم النقدي وإجمالي الدخل، وكذلك أشار الجدول رقم (12) إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم النقدي وإجمالي الدخل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.333) وهي أعلى من (0.05).
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الدخل، وأشار الجدول رقم (12) إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الدخل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.832) وهي أعلى من (0.05).
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين ميزان المدفوعات وإجمالي الدخل، وأشار الجدول رقم (12) إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ميزان المدفوعات وإجمالي الدخل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.981) وهي أعلى من (0.05).
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين عجز الموازنة العامة وإجمالي الدخل، وأشار الجدول رقم (12) إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة وإجمالي الدخل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.473) وهي أعلى من (0.05).

اختبار التركز المصرفي:

لاحتساب التركز المصرفي، تم ترتيب البنوك حسب حجم موجوداتها وودائعها والتسهيلات الائتمانية، ومن ثم تم احتساب التركز اعتمادًا على معيارين:

- **المعيار الأول (Cr4):** حيث تم احتساب مجموع موجودات وودائع والتسهيلات الائتمانية لأكبر أربعة بنوك.

- **المعيار الثاني (Cr8):** حيث تم احتساب مجموع الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية لأكبر ثمانية بنوك.

وكانت نتائج التركز حسب الموجودات كالآتي:

جدول رقم (13)

مجموع الموجودات لأكبر (4) و(8) بنوك

الرقم	حجم الموجودات	
6	122438000000	
11	10183455199	
10	7702637018	
9	4165938065	
8	4146641177	
12	3713100903	
16	3387753513	
13	3288565270	
17	2229575023	
4	2119476852	
5	1133805997	
15	941599825	
14	848560503	
1	442909688.7	
7	298991706	
2	280780352.4	
3	164569420.2	
مجمل الموجودات	**167486000000**	
Cr4	**144490000000**	**0.862697**
Cr8	**159026000000**	**0.949487**

- **الفرضية الأساسية الرابعة: لا يوجد تركز في القطاع المصرفي الأردني.** وينبثق عنها مجموعة من الافتراضات الفرعية التالية:
  - **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد تركز في القطاع المصرفي الأردني حسب حجم الموجودات.

وتشير النتائج في جدول (13) السابق إلى أن هناك تركزًا مصرفيًا عاليًا اعتمادًا على المعيارين، حيث إن نسبة مجموع موجودات أكبر أربعة بنوك بلغت (86.3%) من مجمل موجودات البنوك العاملة في الأردن، وهي أعلى من (40%) المعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. كذلك بلغت نسبة مجموع موجودات أكبر ثمانية بنوك (94.9%) من مجمل موجودات البنوك العاملة في الأردن، وهي تزيد على (70%) للمعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. وبالتالي فإنه لا توجد تنافسية عالية بين البنوك العاملة في الأردن.

وكانت نتائج التركز حسب الودائع كالآتي:

جدول رقم (14)

مجموع الودائع لأكبر (4) و(8) بنوك

الرقم	حجم الودائع	
6	80921306000	
17	16566718162	
11	8120577548	
14	6312397315	
5	4688261877	
10	4682921336	
8	2999590735	
9	2809570007	
2	2475459474	
7	2132066926	
16	2078915190	
12	1874099535	
13	1595380574	
4	1382628992	
3	1290295005	
1	1175332947	
15	608195048	
مجمل الودائع	**141714000000**	
Cr4	**111921000000**	**0.789768**
Cr8	**127101000000**	**0.896888**

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد تركز في القطاع المصرفي الأردني حسب حجم الودائع.

تشير النتائج السابقة في الجدول رقم (14) إلى أن هناك تركزًا مصرفيًا عاليًا اعتمادًا على المعيارين، حيث إن نسبة مجموع ودائع أكبر أربعة بنوك بلغت (78.9%) من مجمل ودائع البنوك العاملة في الأردن، وهي أعلى من (40%) المعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. كذلك بلغت نسبة مجموع ودائع أكبر ثمانية بنوك (89.7%) من مجمل ودائع البنوك العاملة في الأردن، وهي تزيد على (70%) للمعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. وبالتالي فإنه لا توجد تنافسية عالية بين البنوك العاملة في الأردن.

وكانت نتائج التركز حسب التسهيلات كالآتي:

جدول رقم (15)

مجموع التسهيلات الائتمانية لأكبر (4) و(8) بنوك

الرقم	حجم التسهيلات الائتمانية	
17	8638281531	
5	8362365243	
10	3674024344	
14	3615601352	
11	3607823302	
6	2142577000	
13	1766744414	
9	1765649955	
7	1632123924	
16	1441574255	
8	1242813867	
4	1176892555	
2	1102489437	
12	976038375	
1	864483802	
15	470984493	
3	384053029	
مجمل التسهيلات الائتمانية	**42864520878**	
Cr4	**24290272470**	**0.56667**
Cr8	**33573067141**	**0.783237**

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد تركز في القطاع المصرفي الأردني حسب حجم التسهيلات الائتمانية.

تشير النتائج السابقة إلى أن هناك تركزًا مصرفيًا عاليًا اعتمادًا على المعيارين، حيث إن نسبة مجموع التسهيلات الائتمانية لأكبر أربعة بنوك بلغت (56.7%) من مجمل التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن، وهي أعلى من (40%) المعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. كذلك بلغت نسبة مجموع التسهيلات الائتمانية لأكبر ثمانية بنوك (78.3%) من مجمل التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن، وهي تزيد على (70%) للمعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. وبالتالي فإن هذه النتيجة تؤكد أن القطاع المصرفي الأردني يعمل في مستوى تنافسية عالية حسب التسهيلات الائتمانية.

النتائج والتوصيات:

أولاً- نتائج الدراسة:

1- بينت النتائج أيضًا أن مستوى درجة ونوع التنافسية المصرفية للبنوك المحلية في الأردن منافسة احتكارية.

2- جاءت نتائج الفترة الزمنية للدراسة أن مستوى درجة ونوع التنافسية لمجمل البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة الواقعة ما بين (2006-2011) هي تنافسية احتكارية ولكنها قريبة من التنافسية الكاملة.

3- كانت نتائج الفترة الزمنية الثانية لعينة الدراسة أن مستوى درجة ونوع التنافسية لمجمل البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة الواقعة ما بين (2000-2006) هي تنافسية احتكارية.
4- نتائج متوسطة الحجم فكانت مستويات درجة وأنواع التنافسية للبنوك العاملة في الأردن هي احتكارية.
5- أظهرت النتائج أيضًا أن مستويات درجة وأنواع التنافسية للبنوك العاملة في الأردن الصغيرة الحجم هي تنافسية احتكارية.
6- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنافسية القطاع المصرفي الأردني وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالمتغيرات التالية التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات، وعجز الموازنة العامة.
7- تشير إلى وجود تركز مصرفي عالٍ اعتمادًا على المعيارين، حيث إن نسبة مجموع موجودات أكبر أربعة بنوك بلغت (86.3%) من مجمل موجودات البنوك العاملة في الأردن، وهي أعلى من (40%) للمعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. كذلك بلغت نسبة مجموع موجودات أكبر ثمانية بنوك (94.9%) من مجمل موجودات البنوك العاملة في الأردن، وهي تزيد على (70%) للمعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. وبالتالي فإنه لا توجد تنافسية بالنسبة للموجودات بين البنوك العاملة في الأردن.
8- جاءت النتائج لتبين أن هناك تركزًا مصرفيًا عاليًا اعتمادًا على المعيارين، حيث إن نسبة مجموع ودائع أكبر أربعة بنوك بلغت (78.9%) من مجمل ودائع البنوك العاملة في الأردن، وهي أعلى من (40%) للمعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. كذلك بلغت نسبة مجموع ودائع أكبر ثمانية بنوك (89.7%) من مجمل ودائع البنوك العاملة في الأردن، وهي تزيد على (70%) للمعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. وبالتالي فإنه لا توجد تنافسية بالنسبة للودائع بين البنوك العاملة في الأردن ولكن بمستوى أقل مما هو عليه في الموجودات.
9- أشارت النتائج إلى أن هناك تركزًا مصرفيًا عاليًا اعتمادًا على المعيارين، حيث إن نسبة مجموع التسهيلات الائتمانية لأكبر أربعة بنوك بلغت (56.7%) من مجمل التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن، وهي أعلى من (40%) للمعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. كذلك بلغت نسبة مجموع التسهيلات الائتمانية لأكبر ثمانية بنوك (78.3%) من مجمل التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن، وهي تزيد على (70%) للمعيار المعتمد لسقف التركز المصرفي. وبالتالي فإنه يظهر أن هذه النتيجة تؤكد أن القطاع المصرفي الأردني يعمل في مستوى تنافسية عالية حسب التسهيلات الائتمانية مقارنة مع تنافسية الموجودات والودائع.

ثانيًا- توصيات الدراسة:

1- اعتبار وجود علاقة موجبة بين تكلفة رأس المال والتنافسية، وهذا يعتبر دافعًا قويًا للاهتمام برأس المال للبنوك والسعي نحو تطبيق متطلبات بازل2 بخصوص كفاية رأس المال لعدم وجود تأثير قوي للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة على التنافسية، فإن ذلك يتطلب التركيز على البيئة الداخلية في البنوك لرفع مستوى الأداء وللوصول إلى رفع القدرة التنافسية.
2- السعي نحو اتباع استراتجيات تنافسية من قبل إدارة البنوك التجارية العاملة في الأردن، وخاصة البنوك الكبيرة والمتوسطة، حيث بينت نتائج الدراسة أن تلك البنوك تعمل في ظل تنافسية احتكارية.
3- الاهتمام الكبير من قبل إدارة البنوك برفع كفاءة إدارة مدخلات البنوك الرئيسة المتمثلة بتكلفة رأس المال، وتكلفة التشغيل، وتكلفة التمويل لتتمكن تلك الإدارات من رفع الأداء ورفع القدرة التنافسية للبنوك من خلال التكلفة الأقل والجودة الأعلى.

4- الاهتمام بشكل أكبر بالتشريعات المالية والمصرفية من قبل البنك المركزي لمواكبة التطورات والمستجدات الحديثة التي تطرأ على العمل المصرفي.
5- السعي من قبل البنك المركزي لإزالة القيود أمام اندماج البنوك لتحقيق مستوى تنافسي على المستوى المحلي والدولي، وكذلك الاندماج بين شركات التأمين الكبيرة مع البنوك الكبيرة الحجم، وهذا سيؤدي إلى تخفيض المخاطر وزيادة الأرباح، وكذلك زيادة الضمانات الضمنية الحكومية، وأن الشركة المندمجة سوف تحقق ميزة تنافسية من خلال تقديم الضمانات الضمنية الحكومية من خلال إمكانية السماح للمستثمرين بإقراض الشركة المندمجة بتكلفة منخفضة، وأيضًا فإن الضمانات الضمنية الحكومية سوف تقلل الخسائر المحتملة في التأمين.
6- تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار باعتباره مصدرًا رئيسًا للتمويل لكونه وسيلة مهمة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات والقدرات الابتكارية، وهذا سينعكس على جودة السلع والخدمات.
7- العمل على تطوير سوق رأس المال وتعميق سوق السندات من خلال تفعيل الإطار التشريعي والرقابي المؤسسي بما يكفل إعادة هيكلة سوق رأس المال بما يتفق مع المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والإفصاح بما يسهل التعامل في الأوراق المالية.
8- تحديث وتفعيل القوانين والتشريعات الاقتصادية وخاصة قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وذلك لخدمة التنمية الاقتصادية.
9- الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للخدمات المصرفية لتمكينها من الصمود والمنافسة أمام البنوك الأجنبية.

المراجـع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- البنك المركزي الأردني، ***النشرات الإحصائية الشهرية***، أعداد مختلفة (1996-2006).
- التميمي، أحمد. (1998). "إدارة المخاطر في البنوك"، ***مجلة المصارف في العالم العربي***، عدد 7.
- جمعية البنوك. (2007). ***البنوك العاملة في الأردن***. عمان: الجمعية.
- الحجي، طايل، وآخرون. (1997). ***المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها***. عمان، الأردن: الجمعية العلمية الملكية.
- الحوراني، أحمد. (1985). ***المؤسسات المصرفية في الأردن***. عمان، الأردن.
- الخصاونة، صالح. (1997). ***المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها***. مجلد 1. عمان، الأردن: الجمعية العلمية الملكية.
- خليل، نبيل. (1995). ***دليل المدير في التخطيط الاستراتيجي***. الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- سوق عمان المالي. ***التقارير السنوية***. (2001-2011).
- سوق عمان المالي. ***دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية*** (2001-2011).
- شحادة، موسى عبد العزيز. (1998). "المناخ العام للاستثمار في الجهاز المصرفي الأردني"، ***مجلة البنوك في الأردن***، عدد 9، عمان، الأردن.
- الشطي، علي سليمان. (1996). "تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن"، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- صلاح الدين، تغريد. (1992). "كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي"، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ثانيًا- مراجع باللغة الأجنبية:

- Abdullah Na'el. (2006). "Competition Circumstances in the Jordanian Banking Sector", ***Unpublished Master Dissertation***, University of Jordan.
- Abdulrahmand, Hashem. (2006). "Competitive Conditions in the Jordanian Banking Sector: An Empirical Study", ***Unpublished Master Research***, Jordan University.
- Al Qudah Ali. (2001). "The Competition Capability of the Jordanian Banking Sector". ***Unpublished Master's Dissertation***, University of Jordan.
- Alzubi, Khaled and M. Z. Balloul. (2005). "Structure, Competitiveness, and Efficiency Aspects of Jordanian Banking Industry", ***Dirasat, Administrative Science***, 32(1), 230: 248.
- Asli Demergac – Kunt and Enrica deteragiache. (1999). ***The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries***, 81-131.
- Athanasios G. Noulas and Kasum W. Ketkar. (1996). "Technical and Scale Efficiency in the Indian Banking Sector", "***International Journal of Development Banking***. Vol. 14, No.1.
- Baharat N. Anand and Alexander Galetovic. (2006). "Relationships Competition and the Structure of Investment Banking Markets", ***The Journal of Industrial Economics***, Vol. LIV, No. 2, 151-185.

Determinants of Competitiveness and Profitability Of Jordanian Commercial Banks

Dr. Ghazi Abdalmajeed Alrguibat

Assistant Professor
Department of Banking and Finance
Faculty of Finance and Business Administration
Al-Albeit University
The Hashemite Kingdom of Jordan

ABSTRACT

This study came out to examine the Determinants of competitiveness and profitability in the Jordanian commercial banks. As modern developments has appeared, such as; international expansion in banks number as well as their extended work internationally, the banking operations will be affected by the developments and modern variables in the international economy. As a result of these developments and the importance of the vital role of commercial banks in developing economic activities, there is a necessary to know the competitiveness and profitability level of Jordanian banking sector. The extent of banking concentration in this sector.

This study has come out to achieve several goals; study of Jordanian banking sector development and financial legislations. Understanding the concept of competitiveness and the main factors which may determine the level of competitiveness and profitability in the local or foreign commercial banks. Measuring the level of banking concentration of these banks. Type of (Panzer – Rosse) was used to test the degree and the quality of competitiveness of commercial banks.

The study indicated that there is a statistic effect between size and the total income. The study indicated that the degree and the quality of competitiveness of local and foreign banks is monopoly competitiveness. Level of competitiveness of big or medium banks working in Jordan is monopoly. Whereas, in small banks it was monopoly competitiveness.

The results also demonstrated that there is no link between competitiveness of banking sector and economic variables such as; inflation, total domestic income, balances of payments and public budget deficit. The results demonstrated that there is a very high banking concentration of the study sample regarding to the assets. Therefore, there is competitiveness in commercial banks regarding to the insurance facilities.